صحة بابل: خطة العام الجاري تركز على زيادة عدد المراكز الصحية

مركز صحي.. ارشيف

أفاد مدير صحة بابل بأن الخطة الوزارية للعام الجاري تركز على الارتقاء بالخدمات الصحية في جميع المحافظات، فيما بين أن نحو ١٣٥ مركزا صحيا تم إنشاؤها في محافظة بابل لغاية الآن.

□ بابل / إقبال محمد

وقال مدير الصحة الدكتور محمود عبد الرضا في حديث لـ"المدى": إن خطة دائرة صحة بابل تنطلق من خطة وزارة الصحة لعام ٢٠١٢، والتي تركز على إستراتيجية الارتقاء بالخدمات الصحية على مستويات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثالثية.

وبين أن الرعاية الصحية الأولية تشمل المراكز والبيوت الصحية، مشيرا إلى أن هناك توسعا فيها وتنفيذ برامج الرعاية الصحية الأولية، ومنها برامج مكافحة الكوليرا، وبرنامج الأسرة والطفل بهدف استئصال الأمراض الانتقالية ومنع انتشار الأوبئة.

وأكد عبد الرضا أن محافظة بابل لم تسجل أية أصابات بالكوليرا أو الشلل الرخوي منذ العام ٢٠٠٨ ولغاية الآن، مضيفا أن هناك تغطية جيدة على مستوى برنامج التلقيح الوطني.

وأشار عبد الرضا إلى أن هناك ٥٠ بيتا صحيا في المحافظة إضافة إلى ١٧ بيتا قيد الإنجاز، في مختلف مناطق المحافظة، مبينا أن المراكز الصحية بدورها شهدت توسعا كبيرا إذ بلغ عددها ١٣٥ مركزا صحيا، فضلا عن ١٢ مركزا بلغت نسب الإنجاز فيها ٨٠٪ وسيتم افتتاحها خلال العام الحالي.

وتابع بالقول: إن هناك توسعا في بناء المستشفيات، موضحا أن هناك مستشفى بسعة ٤٩٢ سريرا بلغت نسبة إنجازه ٣٥٪ ومن المتوقع افتتاحه خلال العام الحالي، مشيرا إلى افتتاح ٦ مستشفيات، خمسة منها في الأقضية وواحد في المركز، موضحا أن الطاقة الاستيعابية ازدادت بمقدار ٣٥٠ سريرا.

وبخصوص العناية المركزية والتنفسية، ذكر الدكتور عبد الرضا أن هناك نشاطا واسعا في هذا المجال، إذ تم افتتاح وحدة عناية تنفسية في مستشفى الحلة التعليمي سعة ٢٢ سريرا، إضافة إلى وحدة عناية مركزة في مستشفى الأطفال، فضلا عن وحدة عناية قلبية في مستشفى مرجان سعة ٢٠ سريرا، لافتا إلى توفر أسرة عناية قلبية في مستشفيات الهاشمية والكفل والمسيب.

ومضى يقول: أن هناك تطورا في خدمات الطوارئ حيث تم فتح صالة طوارئ سعة ٣٠ سريرا في مستشفى الهاشمية تم إنشاؤها بمساهمة منظمة الصليب الأحمر، وهناك طوارئ حديثة أنشئت في مستشفى المحاويل وأخرى في المسيب.

وفيما يتعلق بالخدمات التخصصية، بين مدير صحة بابل أنه تم افتتاح عدد من المراكز التخصصية، منها مركز شهيد المحراب المختص بالقلب والذي استقبل ٣٢٠٠ حالة لغاية الآن، مضيفا أن دائرته بصدد إكمال صالات جراحة القلب، وهناك كادر تخصصي بقسطرة القلب وطبيب تخصصي لجراحة القلب.

أما خدمات العيون فأشار إلى أن هناك "وحدة لعلاج العيون بالليزر تستقبل حالات تقويم البصر بالليزر وزرع العدسة وتقويم القرنية، مزودة بأحدث الأجهزة"، مؤكدا أن هناك تطورا في مركز علاج التدرن والعيادة الاستشارية للأمراض الصدرية حيث تم افتتاح وحدات في كل قضاء لفحص المرضى المشتبه بإصابتهم بالتدرن.

وبين إن وزارة الصحة تشجع على فتح المراكز التخصصية حيث حصلت الموافقة على فتح مركز تخصصي لأمراض الدم وهناك موافقة مبدئية لإنشاء مستشفى في المدحتية سعة ١٠٠ سرير، مشيرا إلى أنه تم زيادة عدد الأسرّة في مستشفى المحاويل لتكون ٢٠٠ سرير بدلا من ١٠٠ سرير، إلى جانب العمل على توسيع الجناح الخاص ليتسع لـ١٠٠ سرير، لافتا إلى أن هناك توجها لإنشاء صالة طوارئ وإنعاش القلب في مستشفى الإسكندرية.

الدكتور محمود عبد الرضا شكا من نقص في بعض الملاكات الطبية والتمريضية في الأقضية، مبينا في الوقت نفسه أن صالات العمليات بلغ عددها الآن ٤٥ صالة وسيتم إنشاء ١٥ صالة خلال العام الحالي، مستدركا بأن المشكلة تكمن قلة عدد أطباء التخدير في حين يصل معدل العمليات إلى ٤٠٠٠ عملية في الشهر.

أما عن خطة دائرة صحة بابل للعام ٢٠١٢ ضمن تنمية الأقاليم، فأوضح الدكتور عبد الرضا أن المشاريع التي قدمتها دائرته تصل كلفها الإجمالية إلى ٦٠ مليار، أبرزها إنشاء مركز طب أسنان تخصصي، وإكمال مركز جراحة القلب ونصب وحدات معالجة المياه، إضافة إلى إنشاء مراكز صحية رئيسية وفرعية وأخرى تخصصية لأمراض السكري والدم، فضلا عن إكمال مستشفى بـ٤٩٢ سريرا، ومركز الأورام السرطانية.

نص ردن

▪ علاء حسن

انبطاح وانفتاح

التقارب الاخير بين بغداد والرياض ازعج اطرافا مشاركة في الحكومة ، لانه جاء متزامنا مع بدء العد التنازلي لموعد انعقاد القمة العربية ، وفسر بأنه محاولة لتحقيق مكاسب حكومية على حساب المصالح الوطنية ، وفي مقدمتها امكانية تسليم معتقلين سعوديين مدانين بارتكاب جرائم ارهابية للمملكة ، وفسر ايضا بأنه اذعان لشروط خليجية ، وتبني مواقفها تجاه سوريا ، مقابل الحصول على ضمانات لحضور القمة .

اصحاب هذا الموقف اشاروا الى" انبطاح حكومي " امام السعودية ، من دون الحصول على ضمانات باتخاذ مواقف داعمة للعملية السياسية والديمقراطية ، وتعزيز التعاون الامني بين البلدين ، وايقاف الصوت المتشدد الصادر من رجال دين في المملكة ، مازالوا حتى هذه اللحظة يشجعون على تغيير نظام الحكم في العراق ، لانه بنظرهم، اصبح امتدادا ايرانيا يهدد دول الجوار العربي .

في الاسبوع الماضي نشرت صحيفة سعودية مقالا لاحد كتاب الرأي اكد فيه اهمية تعزيز التعاون الامني بين البلدين في مجالات مكافحة الارهاب وتبادل المعلومات ، وتشجيع العراق على استعادة دوره العربي ، لقطع الطريق امام دولة اقليمية اخرى تحاول ان تجعله جزءا من محورها ، في اشارة واضحة الى ايران ، وتضمن المقال دعوة بغداد لتفهم الموقف السعودي الرسمي تجاه العديد من القضايا وفي مقدمتها ما يجري في سوريا .

اكثر من مسؤول عراقي اعلن استعداد بغداد للتعاون مع السعودية في المجالات كافة ، ومن المؤمل ان يغادر بغداد متوجها الى الرياض وزير العدل حسن الشمري لتوقيع اتفاق تبادل المعتقلين ، واثر ذلك ارتفع صوت عراقي معارض لهذه الخطوة ، لان المعتقلين السعوديين من عناصر تنظيم القاعدة ، وتسليمهم يؤكد "الانبطاح" الحكومي مع الاشارة الى رفض المملكة التنازل عن ديونها بذمة العراق ، جراء سياسية النظام السابق .

من مظاهر المشهد السياسي العراقي غياب الموقف الموحد تجاه القضايا الاقليمية ، ومعظم الاطراف المشاركة في الحكومة ابدت تحفظها على سياسية العراق الخارجية ، ويبدو الامر طبيعيا ، لان كل طرف يرغب في ان تكون العلاقات مع دول الجوار بحسب مزاجه ، وموالاته، فغاب الموقف الموحد وتعددت التفسيرات ، ثم تمحورت باتجاهين، الاول يرفض ما يصفها بسياسية "الانبطاح" ، والاخر يصر على الانفتاح ، وخصوصا بعد اعلان الحكومة رفضها الانضمام الى اي محور في المنطقة.

بعيدا عن تفسير الاسباب في عوامل الانبطاح والانفتاح ، ثمة مصالح وطنية لا تتحقق في ظل هذا التباين والتقاطع في الموقف العراقي ، علما ان اصحاب التفسيرين مشاركون في الحكومة الحالية ، ولهم في مجلس النواب حضور وتأثير ، والاختلاف في الرأي لايعني عرقلة المساعي الحكومية لاقامة علاقات مع دول الجوار تنطلق من موالاة او عداء ، بقدر الحرص على تحقيق المصالح العراقية .

الظروف الحالية في المنطقة العربية تتطلب ان يعيد العراق حساباته مع جميع دول الجوار وبلا استثناء ، والامر لا يتعلق بالموقف الحكومي بل بجهد آخر من قبل الاطراف المشاركة في الحكومة يلغي الاضرار المحتملة الناتجة من اعتماد النظرية الانبطاحية او الانفتاحية .

يدعون إلى وضع آليات تعاقب المخالفين فقط

كربلائيون يؤيدون مصادرة الدراجات النارية وحجز أصحابها

□ كربلاء / أمجد علي

تباينت ردود أفعال المواطنين في كربلاء بشأن إجراءات مديرية مرور كربلاء بحجز الدراجات النارية المخالفة، إلا أنهم اتفقوا على أن المعالجة لا تكون بحجز ومصادرة الدراجة بل بإلزام أصحاب الدرجات النارية بالقوانين المرورية.

المواطن مالك محمد، صاحب دراجة نارية، فوجئ أثناء توجهه إلى عمله مفرزة مرورية تصادر دراجته واقتياده معهم إضافة إلى آخرين من أصحاب الدرجات النارية.

وقال محمد لـ"المدى": أنه لم يكن الوحيد "فقد كان هناك مركبة حمل كبيرة امتلأت بالدراجات النارية وأصحابها"، مبينا أنه حين استفسر من ضابط المفرزة عن الأمر أجابه "أنها التعليمات". ضابط مرور برتبة ملازم، فضل عدم ذكر اسمه، مسؤول عن إحدى مفارز مصادرة الدراجات، أوضح لـ"المدى"، أن لديه تعليمات من مديرية مرور كربلاء والمحافظة تقضي بمصادرة الدراجات النارية المخالفة للأنظمة المرورية. وأضاف أنه ينفذ الأمر فقط وإذا ما أراد المواطن الاعتراض فعليه أن يتجه إلى الجهات المسؤولة ليستفسر أو يعترض أو حتى يقدم شكوى، مؤكدا في الوقت نفسه أن العديد من أصحاب الدراجات النارية لا يلتزمون بالأنظمة والتعليمات المرورية فهم يسيرون عكس اتجاه السير ولا يرتدون الخوذ.

إلا أن المدرس محمد تساءل في حديثه لـ"المدى"، عن مبرر مصادرة الدراجات النارية "بطريقة غير مهذبة"، موضحا أنه أكد لضابط المفرزة أنه يرتدي الخوذة ولا يسير عكس اتجاه السير ولم يخالف التعليمات وهو في طريقه إلى مدرسته "إلا أن الإجابة كانت غاية في الإهانة، إذ قال (رواتبكم وصلت ٦٠٠ ألف دينار شهريا، ما شبعتوا أركبو تكسيات)، ولا أدري ما علاقة الدراجة النارية بالرواتب"، بحسب ما ذكر.

المواطن سعد قال لـ"المدى": أنه توجه بدراجته النارية حاملا معاملة الإفراج عن دراجة شقيقه التي تمت مصادرتها قبل يوم غير أن مفرزة مرورية صادرت دراجته هو الآخر. وأكد "أنها إهانة للمواطنين، يتركون المخالفين من أصحاب الدراجات ويصادرون من يلتزم بالقوانين المرورية"، مضيفا أن "الأعذار واهية لأن الخوذة تعادل حزام الأمان في السيارة فلماذا لا يحاسبون أصحاب السيارات أيضا إذا كان همهم تطبيق القانون"، على حد قوله. ولفت سعد إلى أن "إجراءات الإفراج عن الدراجات المصادرة تحتاج إلى جهد ووقت وتحمل مشاق وإهانات بين مراجعة دائرة المرور في منطقة سيف سعد جنوبي مدينة كربلاء وموقع المصادرة في منطقة الإبراهيمية على طريق الحلة وهذه العملية قد تستمر يومين".

غير أن المواطن حسين الطويريجاوي أيد في حديثه لـ"المدى"، الإجراءات التي اتخذتها مديرية مرور كربلاء بهذا الصدد، مطالبا المديرية "بالعمل بجدية للحد من أعداد الدراجات النارية في الشوارع".

وأشار إلى أن "أغلب الحوادث المرورية سببها الدراجات النارية"، لافتا إلى أن عدم وجود آلية واضحة للحصول على الدراجات النارية ساعد على زيادة أعدادها، فضلا عن أنها رخيصة الثمن وسريعة الوصول إلى مكان العمل في ظل القطوعات الكثيرة التي تشهدها شوارع المدينة. فيما دعا المواطن محمد الزبيدي إلى مصادرة الدراجات النارية التي ترتكب مخالفة وعدم إعادتها إلى صاحبها حتى يكون الأمر أكثر ردعا ويضع المالك هذه العقوبة أمام عينيه وهو يقود الدراجة في الشارع.

وذكر في حديثه لـ"المدى"، أنه تعرض إلى حادث دراجة نارية أقعده في المنزل قرابة ثلاثة أشهر وما زال يعاني من أثر الحادث، مؤكدا أن صاحب الدراجة كان يقود دراجته عكس اتجاه السير. بدوره حمل المواطن سمير عايد الدولة مسؤولية هذه المشكلة لأنها فتحت المنافذ على مصاريعها أمام التجار ولم تضع آليات أو قوانين للسيطرة على ذلك.

وقال في حديثه لـ"المدى": ليس هناك بيت في كربلاء يخلو من دراجة نارية، مستدركا في الوقت نفسه "لكن المشكلة أن الدراجة النارية مفيدة للطلبة والعمال وحتى الموظفين الذين يصلون إلى عملهم في الوقت المحدد"، داعيا مديرية المرور إلى تنظيم آليات أو قوانين خاصة باقتناء الدراجات النارية والسير بها في الشوارع. من جهته قال مدير مرور كربلاء العميد مانع عبد الحسين لـ"المدى": أن هذه الحملة انطلقت عقب ندوة في دائرة صحة كربلاء التي عقدت مؤخرا وكشفت في حينها أن أكثر الحوادث المرورية سببها الدراجات النارية، لتصل إلى أكثر من ٢٠٠٠ حادث في العام الواحد، بحسب ما ذكرت الندوة.

وأوضح أن هدف الحملة توعوي أكثر من كونه عقابيا "لأننا نريد أن يفهم صاحب الدراجة النارية أنه يسبب الكثير من الأذى للمواطنين، وأن الكثير من الحوادث تركت عاهات دائمة"، مؤكدا أن الحملة تستهدف المخالفين للأنظمة والتعليمات المرورية فقط.

تظاهرات حاشدة بسبب إلغاء مشروع النجف عاصمة الثقافة الإسلامية

□ النجف / عامر العكايشي

تظاهر المئات من المثقفين والمواطنين في محافظة النجف احتجاجا على قرار إلغاء مشروع النجف عاصمة الثقافة الإسلامية للعام ٢٠١٢، فيما أكدت لجنة الثقافة البرلمانية أن المشروع تأجل إلى شهر آب المقبل ولم يتم إلغاؤه.

وحمل المتظاهرون لافتات حملت بعض المسؤولين في الحكومة الاتحادية مسؤولية إلغاء المشروع، مؤكدين أن النجف جاهزة ومستعدة لتنفيذ المشروع، مهددين في الوقت نفسه بتكرار التظاهرات في حال عدم الاستجابة لمطالبهم التي اعتبروها لا تخص محافظة النجف فقط بل العراق برمته.

وقال أحمد الموسوي، أحد المتظاهرين، لـ"المدى": "خرجنا اليوم بتظاهرة حاشدة لكي نندد بطلب وزارة الثقافة الذي رفعته إلى منظمة الثقافة الإسلامية لتأجيل فعاليات مشروع النجف عاصمة الثقافة الإسلامية إلى ما بين ٢٠١٥ – ٢٠٢٥، وهذا الطلب إذا ما تأكد إقراره فهو إلغاء للمشروع بشكل آخر".

وأضاف "بالنسبة لمثقفي النجف فإننا لن نقف مكتوفي الأيدي تجاه هذا القرار، فهذه التظاهرة أولى الفعاليات ونحن الآن نحضر لعقد ندوة جماهيرية يوم غد الثلاثاء لمثقفي وأدباء النجف".

وتابع بالقول: "كما أننا نحضر من الآن لتظاهرة جماهيرية حاشدة من مثقفي وأدباء النجف ستنطلق يوم ١٦ آذار الجاري وهو اليوم الذي من المفترض أن تنطلق فيه فعاليات مشروع النجف عاصمة الثقافة الإسلامية ٢٠١٢".

أما رزاق المشهداني فقد عد "تأجيل المشروع أو إلغاءه إنكارا لدور النجف الأشرف العلمي والثقافي على مدى أربعة عشر قرنا وهذه التظاهر اليوم هي أكبر دليل على أن المدينة مستعدة بالكامل لإقامة المؤتمر والاحتفاء به، وهي على استعداد لاستقبال أي زائر من مختلف دول العالم".

من جهته نفى رئيس لجنة الثقافة في مجلس النواب علي الشلاه في تصريح لـ"المدى" قرار تأجيل المشروع إلى ما بين عامي ٢٠١٥ – ٢٠٢٥، مشيرا إلى أن موقف اللجنة "إيجابي بشأن تأجيل المشروع إلى شهر آب المقبل، وليس إلغاء المشروع"، مبينا أن سبب التأجيل هو لعدم اكتمال بعض البنى التحتية للمشروع، على حد قوله.

الغاء عطلة يوم السبت تثير استياء التدريسيين في واسط

□ بغداد / المدى

أعربت الأوساط التعليمية في محافظة واسط عن استيائها من قرار مجلس المحافظة بإلغاء عطلت يوم السبت، معتبرين ذلك تجاوزا على القانون الوظيفي للدولة الاتحادية كون جميع الموظفين يتمتعون بهذه الإجازة.

ونقلت وكالة (نون) الخبرية، عن عدد من الملاكات التعليمية في واسط قولهم: أن "اتخاذ هذا القرار يترتب عليه حقوق مادية، فهل مجلس المحافظة يستطيع أن يسد هذه الحقوق لأنه عمل إضافي"، بحسب قولهم.

ووصف المدرس علي عبد الحسين القرار بأنه "قرار غير مدروس وعلى مجلس المحافظة أن يعي جيداً القرارات المتخذة كونها تترتب عليها أمور مالية"، متسائلا "هل يصوت المجلس على جعل يوم السبت اجتماعا دوريا من أحد الاجتماعين الذين قدما ليوم الاحد لأخذ راحة كبيرة، وهم يتمتعون بكل الامتيازات".

وتابع بالقول: أن "القرار غير مجد كون المدرسين والمعلمين يأخذون حصصا حسب القانون لا تزيد ولا تنقص ويدفعونها من راحتهم بمعدل ساعة من أيام الأسبوع الخمسة ليكون الدوام لغاية الساعة الواحدة والنصف ظهراً بعد أن كان لغاية الساعة الثانية عشر ظهراً"، على حد قوله. اما المعلمة انتصار جعفر فقالت: "كان الأحرى بمجلس واسط ومجالس باقي المحافظات التي أقرت مثل هذا القرار أن تخاطب وزارة التربية وتقلل من المنهج لدعم الطلبة وليس بزيادة متاعبهم". وأشارت إلى أن "بعض المعلمين والمدرسين يسكنون في مناطق بعيدة عن أماكن عملهم وهذا يفرض أجورا إضافية عليهم، فهل فكر أعضاء مجلس واسط بذلك"، وألمحت بالقول: "هل سيدفع مجلس المحافظة للتربية تخصيصات مالية عن حصة دراسية في يوم السبت مثلاً"، وأكدت جعفر: "نحن نفكر بإقامة دعوى قضائية ضد المجلس من أجل حقوقنا المالية لأنها تأخذ من راحة الموظف، وهو قانون معمول به في العراق نظام (الأوفر تايم)". فيما ذكر عقيل خزعل أن "عضو اللجنة القانونية لمجلس المحافظة قال ان مدراء المدارس قدموا شكاوى من أجل دوام يوم السبت"، فهل ناقش أعضاء المجلس الجدوى الاقتصادية من ذلك، وهل استفتي المدرسون والمعلمون بشأن الموضوع؟". ونوه بأن "مدراء المدارس أغلبهم سيعود عليهم هذا القرار بالفائدة المالية". آلاء اسماعيل حاجم رئيسة اللجنة المالية في مجلس محافظة واسط، قالت: أنها لم تصوت على القرار وترى انه "قرار غير مدروس وسيربك العمل في جدول الدروس، كما أن الطلبة تكيفوا مع الدوام لخمسة أيام في الأسبوع". وأضافت "بحسب رأيي الشخصي اعتقد أن المواد الدراسية أصبحت صعبة والعطلة بمثابة راحة نفسية للطالب". ولفتت حاجم إلى أن ملجس المحافظة غير قادر على صرف أجور العمل الإضافي للملاكات التربوية "وما لدينا لا يكفي لسد رمق بعض الشرائح"، مؤكدة أن "اللجوء للقانون حق طبيعي كفله الدستور للمتظلمين من أي قرار يصدر في واسط أو الحكومة الاتحادية ولكن المتبقي ستة أسابيع إلى ثمانية أسابيع وتلغى العطلة استعداداً للامتحانات النهائية"، بحسب تعبيرها. اما رئيسة لجنة شؤون المواطنين في المجلس وعضوة لجنة التربية في الوقت نفسه، آمال حسن جبار، فقد أشارت إلى أنها "صوتت على القرار بشرط أن يكون في الفصل الثاني، واحتمال أن تكون السنة الدراسية المقبلة في الفصل الدراسي الأول ومنذ بداية العام الدراسي".

وذكرت انه"اتخذ القرار بناء على آراء المشرفين، وكان هناك مقترح أن يكون للصفوف غير المنتهية وسيترتب على أن يكون هناك عطلة اختيارية لكل مدرس كتعويض عن يوم العطلة وهذا شرط الموافقة وسيتم التنسيق مع مديرية تربية واسط حول الموضوع"، على حد قولها.